



المدقق الداخلي ودوره في إدارة مخاطر الاستثمار والتمويل (دراسة تطبيقية في بنك التضامن في اليمن)

إعداد الدكتور / جمال أحمد محمد سعيد

أستاذ المحاسبة المساعد كلية العلوم الإدارية - جامعة البيضاء

Email: s.a.alkamit@gmail.com

المستخلص

تناولت الدراسة المدقق الداخلي ودوره في إدارة مخاطر الاستثمار والتمويل في بنك التضامن في اليمن، وهدفت الدراسة إلى التعريف بوظيفة المدقق الداخلي، وإبراز دوره في إدارة مخاطر الاستثمار والتمويل في بنك التضامن من خلال تطبيقه للتحليل المالي للقوائم المالية، استخدم الباحث المنهج الاستنباطي، والمنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، وتمثل القوائم المالية كأداة رئيسة لاستخلاص وجمع البيانات في الميزانية العمومية، في قائمة الدخل، وإيضاحات تحدد المعايير المحاسبية التي تم إعداد البيانات المالية على أساسها، وإيضاحات ومعلومات أخرى عن الإدارة، وتمت معالجة بيانات الدراسة وفقاً للتحليل المالي.

ومن أبرز النتائج التي أسفرت عنها الدراسة قياس مستوى التوازن بين الاستخدامات والموارد، وتقييم مستوى التوظيف، والموارد الدورية، وتصنيف المخاطر بأنواعها، ومستوى كل نوع من تلك المخاطر، هناك دور للمدقق الداخلي في إدارة مخاطر الاستثمار والتمويل باستخدام التحليل المالي الأفقي والرأسي وإستخلاص نسب ومؤشرات الربحية، والسيولة، والربط بين مكونات المركز المالي وقائمة الدخل، من خلال دراسة العلاقات بين تلك المكونات وأثرها على أداء البنك ومن ثم العمل على تلافي بعض الخسائر، وتنبيه الإدارة حول مستوى الخطر الفعلي والمتوقع من خلال هذه المؤشرات، توجد معوقات أمام المدقق الداخلي عند أدائه لعمله، وهي عدم توفر الاستقلالية، باعتباره معيناً من قبل الإدارة العليا في المنشأة، فتكون عليه بعض القيود من قبل الإدارة عند أداء عمله، أيضاً عدم مواكبة التطورات الحديثة فيما يتعلق بالاستفادة من التطورات التقنية. وبناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن وضع أبرز التوصيات منها ضرورة بذل المزيد من الاهتمام والدعم لتحقيق المتابعة والتنسيق بين إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي، ضرورة قيام الإدارة العليا بدعم استقلالية المدققين الداخليين، ضرورة قيام المدقق الداخلي برفع تقارير دورية، عن نوع وطبيعة ومستوى المخاطر، والحلول، والمقترحات والتوصيات التصحيحية، والإرشادية، لمعالجة الوضع القائم.

الكلمات المفتاحية: المدقق الداخلي، إدارة المخاطر، الاستثمار، التمويل.



Abstract

The study dealt with the internal auditor and his role in managing investment and financing risks in Al-Thiqa Bank in Yemen, and the study aimed to introduce the job of the internal auditor and highlight his role in managing investment and financing risks in Al-Thiqa Bank through its application of financial analysis to the financial statements. The researcher used the deductive approach, the historical method, and the descriptive approach, and the financial statements are the main tool for extracting and collecting data in the balance sheet, in the income statement, and clarifications that define the accounting standards on which the financial statements were prepared, clarifications and other information about management, and the study data was processed according to For financial analysis. Among the most prominent results of the study are the following: - Measuring the level of balance between uses and resources, assessing the level of employment, periodic resources, and classifying all kinds of risks, and the level of each type of risk. - There is a role for the internal auditor in managing investment and financing risks using horizontal and vertical financial analysis and extracting ratios and indicators of profitability and liquidity, and linking the components of the financial position and the income statement, by studying the relationships between these components and their impact on the bank's performance and then working to avoid some losses, and alerting Management about the actual and expected level of risk through these indicators. - There are obstacles facing the internal auditor when performing his work, which are the lack of independence, as he is appointed by the higher management in the facility, so he has some restrictions on the part of management when performing his work, also not keeping up with recent developments in terms of benefiting from technical developments. And based on the results of the study, the most prominent recommendations can be made as follows: - The need to exert more attention and support to achieve follow-up and coordination between risk management and internal audit. The need for senior management to support the independence of internal auditors. The need for the internal auditor to submit periodic reports on the type, nature and level of risks, solutions, and corrective and indicative proposals and recommendations to address the existing situation.

keywords: Internal auditor , risk management , investment , financing.

المقدمة:

تواجه بيئة الأعمال تغيرات سريعة ذات آثار بالغة الأهمية على المصارف بشكل عام، والمصارف اليمينية بشكل خاص، ومع استمرار التحديات في بيئة المال والاعمال والذي صاحبها أزمت مالية واقتصادية كبيرة أصبح العمل المصرفي محفوفاً بالمخاطر، الأمر الذي دفع إدارة البنك إلى التحرك نحو إيجاد آليات لها دور مهني في إدارة مخاطر الاستثمار والتمويل، وبسبب الدور الذي يكتسبه المدقق الداخلي، والتطور المهني الذي حظي به في القرن الحادي والعشرين، الذي شهد تطورات هائلة، وخصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد صدور المفهوم الجديد لمهنة التدقيق الداخلي، الذي يتضمن توسيع مهام التدقيق الداخلي، بإضافة قيمة للمصارف، والقدرة على استخدام التحليل المالي، وتحديد الأهمية النسبية لبنود القوائم المالية من خلال النسب المالية لإدارة وقياس مخاطر الاستثمار والتمويل .

ازدادت أهمية الدور الذي يقوم به المدقق الداخلي في المصارف لماله من أثر كبير في سير العمل الداخلي، وتقديم تأكيدات موضوعية عن كافة أعمال المصرف بما يلبي احتياجات الإدارة في المصرف، وبالتالي زيادة اهتمام الإدارة وتوفير المعلومات للمدقق الداخلي لمساعدته علي التعرف والقياس لمخاطر الاستثمار والتمويل قبل حدوثها باستخدام التحليل المالي.

مشكلة الدراسة :

هناك الكثير من المخاطر التمويلية والاستثمارية التي تواجهها البنوك وخاصة الإسلامية , تنشأ كنتيجة مصاحبة للخدمات المالية والمصرفية المقدمة وممارسة عدد من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، وفق الصيغ الإسلامية، ومن هنا لابد ان يكون للمدقق الداخلي دور يقوم به تجاه تلك المخاطر، وتقديم تأكيدات موضوعية عنها، للمساهمة في اكتشاف وتحليل وإدارة تلك المخاطر و التخفيف منها باستخدام العديد من الطرق والأساليب ومنها التحليل المالي للقوائم المالية؛ حيث يلحظ قصور أدوار المدققين الداخليين في إدارة مخاطر الاستثمار والتمويل ، هو ما تعاني منه العديد من المصارف الإسلامية اليمينية , ولذا تم اخذ بنك التضامن كعينة للدراسة التطبيقية للبحث , باستخدام التحليل المالي للبيانات التاريخية للقوائم المالية في تحليل المخاطر التمويلية والاستثمارية وتلخيص النتائج والدور الخاص للمدقق الداخلي الممكن القيام به والذي يتضح من ارتفاع او تدني تلك المخاطر المدروسة, وبالتالي يمكن توضيح مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي: **ما هو دور المدقق الداخلي في إدارة مخاطر الاستثمار والتمويل في بنك التضامن في اليمن؟ ويتفرع منه الأسئلة التالية:**

- 1- ما هو دور المدقق الداخلي في إدارة مخاطر السوق والتضخم والسيولة في بنك التضامن في اليمن؟
- 2- ما هو دور المدقق الداخلي في إدارة مخاطر التركيز على صيغة واحدة وارتفاع تكلفة التمويل وتنوع محافظه في بنك التضامن في اليمن؟
- 3- ما هو دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المرتبطة بصيغ التمويل الإسلامي في بنك التضامن في اليمن؟

أهمية الدراسة:

- 1- دراسة حالة على بنك التضامن للوقوف على مخاطر الاستثمار والتمويل باستخدام التحليل المالي.
- 2- تقديم نتائج وتوصيات الدراسة للجهة المعنية للاستفادة منها في إدارة مخاطر الاستثمار والتمويل، والتعرف على دور المدقق الداخلي وأهمية أنظمة الضبط الداخلي.

أهداف الدراسة:

- 1-التعريف بوظيفة المدقق الداخلي في بنك التضامن.
- 2-إبراز دور المدقق الداخلي من خلال تطبيقه للتحليل المالي للقوائم المالية في إدارة مخاطر الاستثمار والتمويل في بنك التضامن.
- 3-التعرف على مخاطر الاستثمار والتمويل التي تواجه عمليات بنك التضامن وكيفيه إدارتها والحد منها.

فرضيات الدراسة:

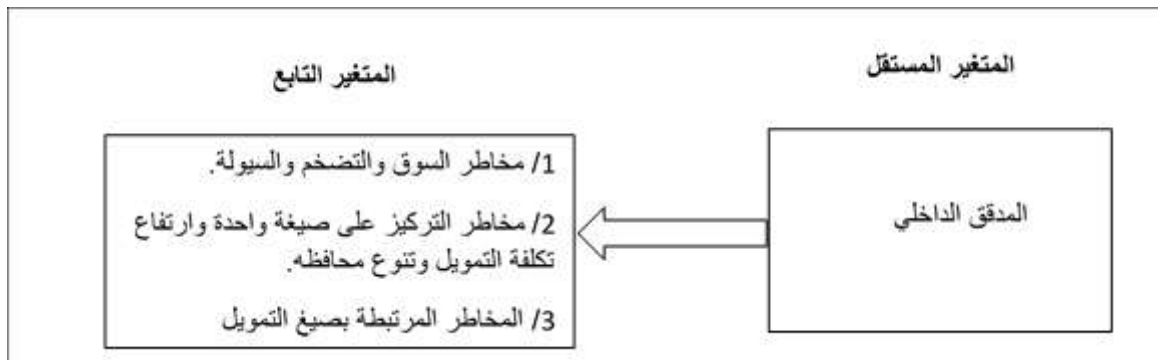
بقصد الإجابة على سؤال الدراسة المطروحة في مشكلتها، تقوم هذه الدراسة على الفرضية الرئيسية الآتية: "لا يوجد دور للمدقق الداخلي في إدارة مخاطر الاستثمار والتمويل في بنك التضامن".

حيث تنفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- 1- لا يوجد دور للمدقق الداخلي في إدارة مخاطر السوق والتضخم والسيولة في بنك التضامن.
- 2- لا يوجد دور للمدقق الداخلي في إدارة مخاطر التركيز على صيغة واحدة و ارتفاع تكلفة التمويل وتنوع محافظه في بنك التضامن.
- 3- لا يوجد دور للمدقق الداخلي في إدارة المخاطر المرتبطة بصيغ التمويل الإسلامي في بنك التضامن.

نموذج الدراسة:

شكل رقم (1) نموذج الدراسة



عبارات الدراسة:

المدقق الداخلي: هو موظف يتم تعيينه ضمن جهاز من داخل البنك لخدمة الإدارة، وللتأكد من أن أنظمة الرقابة الداخلية تعمل بكفاءة، والعمل على منع واكتشاف الغش وتحفيز التشغيل بكفاءة .

المخاطر: هي احتمال أن تؤثر حادثة، أو تصرف تأثيراً سلبياً على البنك، أو النشاط الخاضع للتدقيق، وتقاس المخاطرة عادة بحساب حجم الأثر المالي الناتج عن التعرض لذلك التأثير السلبى، أو على أساس الأهمية النسبية لذلك التعرض.

إدارة المخاطر: هي النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة، وتشمل إدارة المخاطر كل الترتيبات والسياسات والإجراءات والنظم التي تتبعها إدارة المصرف بهدف تحديد نوع المخاطر التي يتعرض لها المصرف، وتقييمها، وتحديد حجمها، والعمل على مراقبة تطورها، ووضع الضوابط اللازمة للتحكم في حجمها والسيطرة عليها والتقرير عنها .

الاستثمار: هو استخدام رأس المال في تمويل نشاط معين بقصد تحقيق ربح مستقبلي، بحيث يكون الاستثمار مقبولاً إذا تطابق مع المعايير المعمول بها، أو حقق الأرباح المنتظرة.

التمويل: هو عملية تكوين المخصصات النقدية المتاحة، وتوزيعها، واستخدامها لضمان عملية استمرار إعادة الإنتاج على مستوى الاقتصاد الوطني .

الدراسات السابقة:

دراسة (Dr. Faten 2016) ⁽¹⁾:

عنوان الدراسة: "The Contribution of the Internal Audit Function in Risk

Management"

وتمثلت مشكلة الدراسة في الآتي: هل يسهم التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة؟ وهل يسهم التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك السورية الخاصة؟ وهدفت الدراسة إلى الآتي: التعرف على مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف العامة والبنوك الخاصة السورية، وتحديد ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مساهمات المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر وبين القطاع المصرفي الخاص أو العام.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: أن هناك مساهمة في وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في جميع المصارف العامة والخاصة السورية، وليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية حول هذه المساهمة.

وقدمت الدراسة عدة توصيات منها: ضرورة إجراء دورات تدريبية للعاملين في وظيفة المراجعة الداخلية وإصدار التعليمات والتشريعات اللازمة لتنظيم نشاط التدقيق الداخلي في البنوك.

دراسة (Ashraf& Muhannad 2017)(2):

"عنوان الدراسة: Internal Audit and its Impact on Risk Management at the Islamic Banks Listed in Amman Stock Exchange"

وتمثلت مشكلة الدراسة في الآتي: هل البنوك الإسلامية في بورصة عمان ملتزمة بمعايير التدقيق الداخلي المتعلقة بالصفات؟ وهل تقوم البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة عمان بإدارة المخاطر التي تواجهها أنشطتهم؟

وهدفنا الدراسة إلى الآتي: تحديد التزام المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان بمعايير المراجعة الداخلية المتعلقة بالسماوات، وتحديد مستوى إدارة المخاطر بين البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة عمان من حيث المخاطر التي تواجه أنشطتها.

وتوصلنا الدراسة إلى عدد من النتائج منها: أن إدارة التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية ملتزمة بمعايير الغرض، والسلطة والمسؤولية، ومعايير الاستقلال والموضوعية، ومعايير الكفاءة والرعاية المهنية الواجبة، ومعايير الجودة لبرنامج الضمان، والتحسين إلى درجة عالية، وأن أعلى التزام هو مستوى الاستقلالية والموضوعية، في حين أن أدنى مستوى من الالتزام تم توجيهه إلى معيار ضمان الجودة وتحسينه بين إدارة التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية.

وقدمنا الدراسة عدة توصيات منها: زيادة الاهتمام بالتدقيق الداخلي؛ بسبب أهميته في دعم وظيفة إدارة المخاطر من خلال الدورات التدريبية المتخصصة ذات الصلة، وتقديم الدعم لإدارة المراجعة الداخلية من حيث الموارد البشرية المدربين والمؤهلين أكاديمياً وعلمياً.

دراسة سالم, (2018م)(3):

"عنوان الدراسة: المخاطر المصرفية وتأثيرها على الأداء المالي في المصارف الإسلامية العراقية"

وتمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: ما تأثير المخاطر المصرفية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية العراقية؟

وهدفنا الدراسة إلى الآتي: التعرف على البناء المعرفي للمصارف الإسلامية والمخاطر التي تتعرض لها وعلاقتها بالأداء المالي، من خلال الإسهام في تأطير نظري وفلسفي لمتغيرات الدراسة عبر تتبع المسارات التنظيرية للأدبيات المتخصصة، والربط بينها في إطار بحث علمي متواضع يسهم في إغناء الجانب المعرفي للدراسة عبر تحقيق حالة الانسجام بين أبعاده.

وتوصلنا الدراسة إلى عدد من النتائج منها: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية (عكسية) بين المخاطر المصرفية ومؤشرات نسب السيولة والأمان، وفي ظل هذه العلاقة يتضح أنه كلما ارتفعت المخاطر المصرفية انخفضت مؤشرات نسب السيولة والأمان، وتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية (طردية) بين المخاطر المصرفية ومؤشرات الأداء المالي (نسب الربحية)، إذ كلما ترفع المخاطر المصرفية ترفع معها نسب مؤشرات الربحية.

وقدمت الدراسة عدة توصيات منها: ضرورة استغلال الزيادة في معدلات حق الملكية؛ لتكون هذه الزيادة منطلقاً للارتقاء بالاستثمار والتمويل المصرفي بالشكل الذي يعظم العائد المصرفي ليرتقي إلى المعدلات المتعارف عليها، من خلال القدرة على التوسع في منح الائتمان (اليئوع والمشاركة) والاستثمارات، وفي جانب آخر استغلال الاحتياطات المتصاعدة التي تعد صمام أمان في حالات التعثر المصرفي.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تطرقت الدراسات السابقة كل منها إلى جانب من الجوانب المتعلقة بالتدقيق والمخاطر للمصارف في العراق وسوريا والأردن، ولا تتوفر دراسة تربط إدارة التدقيق بالتحليل المالي وإدارة المخاطر الخاصة بالتمويل والاستثمار في المصارف اليمينية، حسب علم الباحث، وبالتالي يرى الباحث أن هناك ضرورة ملحة للقيام بالدراسة؛ للتعرف على الوضع القائم في اليمن وبالتطبيق على أحد المصارف المحلية، لمعرفة مدى قدرة إدارة التدقيق الداخلي في بنك التضامن على تحديد وقياس المخاطر باستخدام التحليل المالي، والإسهامات التي يمكنها تقديمها للإدارة في سبيل ترشيد القرارات.

أولاً: الإطار النظري للدراسة

مفهوم المدقق الداخلي: هو الشخص الذي يعمل ضمن قسم المراجعة في المؤسسات الاقتصادية، ويقوم بعمليات المراجعة الداخلية، وذلك بمراجعة كافة النشاطات داخل المؤسسة، سواء المالية منها أم غير المالية؛ لتحديد مواطن الضعف في الإداء، والعمل على معالجتها وإزالتها، وتحديد مواطن القوة لتدعيمها، ويتحمل المدقق الداخلي كافة المسؤوليات على عاتقه⁽⁴⁾، وعرف الذنبيات المدقق الداخلي بأنه: شخص يقوم بوظيفة تدقيق داخلية مستقلة، ضمن جهاز من داخل المنشأة من أجل خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن كافة أنظمة الرقابة الداخلية تعمل بشكل كفاء وفعال، لتحقيق جميع أهداف النظام الرقابي كما حددتها الإدارة⁽⁵⁾.

أهداف المدقق الداخلي: لكي يحقق التدقيق الداخلي أهدافه يتعين على المدقق القيام بما يلي⁽⁶⁾:

- فحص ودراسة وتحليل أنظمة الرقابة الداخلية والضبط الداخلي وتقييم مدى كفاءتها وفعاليتها.
- التحقق من وجود أصول المنشأة، وصحة قيدها بالدفاتر، وكفاية وسائل حمايتها من الخسائر.
- مراجعة الدفاتر والسجلات وفحص المستندات لاكتشاف الأخطاء والتلاعب ومنع تكرار حدوثها مستقبلاً
- التحقق من صحة البيانات الحسابية الظاهرة بالقوائم المالية أو التقارير المعدة من قبل الإدارة.
- تقييم نوعية الإداء في تنفيذ السياسات المقررة و إبداء التوصيات لتحسين أساليب العمل.
- التحقق من مدى مراعاة السياسات الموضوعة للخطط المرسومة والالتزام بها.
- تحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة بتقديم الخدمات لأعضاء الإدارة.

طريقة أداء المدقق الداخلي: تختلف طريقة أداء المدقق الداخلي تبعاً لاختلاف طبيعة نشاط المؤسسة، ونوعية المشكلات التي تؤثر في أداء عملياتها، والنظام الإداري الذي تسير عليه إدارتها، ومع ذلك فإن هناك عناصر مشتركة في التدقيق الداخلي من أهمها (7): (التحقيق، والتحليل، والالتزام، والتقييم، و التقرير). وعلى المدقق الداخلي أن يكون ملماً بكل ما يحدث داخل المؤسسة، ويقوم بالتحقق والتأكد من سلامة وصحة العمليات المحاسبية، وفحص أنظمة الرقابة الداخلية والضبط الداخلي، وعليه الالتزام بكافة السياسات الإدارية الموضوعية، والتقييم والتقدير الشخصي بالاعتماد على خبرته السابقة، وتقديم التقرير للإدارة العليا عن نشاط المؤسسة، وعرض النتائج، وماقام به من فحص وتدقيق .

صفات المدقق الداخلي: يجب أن يمتلك المدقق الداخلي عدداً من الصفات منها ما يأتي (8):

- القدرة على فهم الأعمال والأنشطة.
- القدرة على التحليل والوصول إلى استنتاجات منطقية.
- مهارة النقاش والإقناع والشغف بالمهنة.
- السعي الدؤوب للوصول إلى القيمة المضافة.

مفهوم إدارة المخاطر: هي العمليات التي تحدد بواسطتها المنظمات مخاطرها، ومن ثم تتخذ أي أفعال مطلوبة لمراقبة الانحرافات عن المخاطر الحقيقية والتعرض لهذه المخاطر (9)، وتعرف: "بأنها كافة الإجراءات التي تقوم بها إدارة المصارف من أجل وضع حد للأثار السلبية الناتجة عن تلك المخاطر، والمحافظة عليها في أدنى حد ممكن (10).

أهداف إدارة المخاطر: تهدف إدارة المخاطر بشكل رئيسي إلى (11):

- استقرار الأرباح أو المكاسب.
- استمرارية النمو.
- تعظيم قيمة المصرف.
- قياس المخاطر ورسم السياسة المستقبلية.

مهام إدارة المخاطر:

تتمثل المهام الرئيسية لإدارة المخاطر في الآتي (12):

- تجميع المعلومات والبيانات عن كافة أنشطة المصرف؛ للتعرف علي وتحديد كافة أنواع المخاطر التي تواجه المصرف في كل صيغة من صيغ التمويل الإسلامي، أو أي نشاط أو تعامل مع طرف آخر.
- وضع النظم والآليات التي تساعد في تقييم المخاطر وتقدير حجمها بصورة صحيحة وسليمة، واستخدام الأساليب المناسبة لقياس المخاطر للتعرف علي حجمها وأثرها علي أداء المصرف.
- وضع النظم والإجراءات الملائمة لمتابعة ومراقبة مختلف المخاطر التي تواجه المصرف.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة، ووضع الضوابط الكافية للتحكم في جميع أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف.
- التقرير عن المخاطر بصورة دورية للإدارة العليا للمصرف .

مفهوم الاستثمار: " التضحية بقيم حالية مؤكدة الحدوث مقابل الحصول على قيم محتملة – غير مؤكدة الحدوث في المستقبل " (13) ومن خلال استقراء التعريف المذكور يمكن تحديد أهم خصائص الاستثمار فيما يلي:

التضحية بقيم أو مبالغ نقدية حالية.

توقع الحصول على قيم أو مبالغ نقدية أكبر.

عائد مستقبلي غير مؤكد الحدوث.

فالأرصدة النقدية – غير المستغلة – لا تمثل استثماراً؛ حيث إن قيمتها تنخفض باستمرار نتيجة التضخم ، وحتى يتم اعتبار ذلك استثماراً يتطلب ذلك زيادة في قيمة الأموال وما يتولد عنها من عوائد إيجابية (14). ومن الناحية العملية ، يشار إلى الاستثمارات في البنوك التجارية على أنها " تلك الأصول التي تكون الاحتياطي الوقائي وحساب الاستثمار " واللفظ الشائع ليعبر عن ذلك هو "محفظة الأوراق المالية" (15). فالاستثمار - من وجهة نظر البنك التجاري - يعرف (16) بأنه "توظيف الموارد المالية حسب آجالها في شراء الأصول المالية المختلفة بغرض تحقيق أرباح. وتأخذ الأصول المالية المكونة للمحفظة الاستثمارية للبنك أشكالاً عديدة ، لكل منها خصائصه المميزة له عن غيره من حيث استجابته للمخاطر المحفوفة به ، وبصفة عامة يمكن تصنيف الأصول الإستثمارية إلى مجموعتين كبيرتين هما: أدوات سوق النقد ، وأدوات سوق رأس المال".

أهمية الاستثمار

إن للاستثمار أهمية كبيرة – حيوية – لكل من الاقتصاد القومي والمنشآت الإقتصادية، ولا سيما البنوك والمؤسسات المالية المشابهة ؛ حيث إنه يمثل السبيل الرئيسي لتعظيم قيمة البنك من خلال التدفقات النقدية الداخلة ، وانعكاس ذلك على معدلات النمو والقيمة السوقية لأسهم ذلك البنك ، وبالتالي تأثير ذلك على نظرة المستثمرين وتوقعاتهم المستقبلية.

مخاطر الاستثمار

سنوضح باختصار جزءاً من مخاطر الاستثمار (17):

- مخاطر السوق:

يتخوف المستثمرون عادة من الاستثمار في بعض الأسواق، وخصوصاً أسواق الأسهم؛ وذلك لوجود ما يسمى بعامل خطر السوق، إنه خطر خسارة جزء من الأموال المستثمرة في الأسهم نتيجة لانخفاض قيم السوق.

إن التفكير بأن الاستثمارات تتحرك ارتفاعاً وهبوطاً يجعل الأعصاب مشدودة ومتوترة، فحقيقة الأمر أن تقلب، أو تذبذب السوق ،على الرغم من أنه متوقع لدى المستثمرين فإنه يمثل الجزء غير المستحب في سوق الأسهم.

- مخاطر التضخم:

بعض الأشخاص ،وتفادياً منهم لخسارة جزء من استثماراتهم في الأسواق المالية ،تجدهم يضعون أموالهم في حسابات ادخار ، ولكن ما يعد ضماناً وأماناً في مدة زمنية قصيرة قد يعد خطراً يهدد هذه الأموال مع مرور الوقت ، وهو قد يجلب نوعاً من المخاطر يتمثل في القوة الشرائية أو خطر التضخم، وهو ما يعني تدني القيمة الحقيقية لهذه الأموال، فالمال تضعف قيمته تماماً بما يقارب نسبة التضخم التي تطرأ على الاقتصاد العام للدولة، ومثال ذلك ارتفاع تكلفة المعيشة في الوقت الراهن مقارنة عنه في سنوات مضت.

- مخاطر السيولة:

ما يتعارف عليه بتسييل الاستثمارات يقصد به: تصفية الاستثمار أو جزء منه وتوجيهه ليكون سيولة نقدية، وكثير من الأشخاص لا ينتبه لهذا العامل المهم وذلك عند اختيارهم لاستثمارات معينة تتطلب مدداً زمنية تتراوح بين القصيرة إلى طويلة الأجل؛ حتى يمكن جني ثمار هذا الاستثمار، وحتى الاستثمارات في بعض المنتجات البنكية التي يطلق على بعضها معدومة المخاطر، فإنها تحتوي على تواريخ محددة للحصول على الربح. إن ما نقصده هنا بمخاطر السيولة هو تساؤل الربح أو انعدامه عند الرغبة الطارئة للمستثمرين في تسييل استثماراتهم فجأة نظراً لظروف معينة.

مفهوم التمويل: هو توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها وذلك في أوقات الحاجة إليها؛ إذ إنه يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات، وأن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب، فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامة منها والخاصة وفي الوقت المناسب، ويعد التمويل في البنوك نوعاً من التمويل غير المباشرة؛ باعتباره وسيطاً مالياً يقوم بتجميع المدخرات المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض، ثم توزع هذه الادخارات المالية على الوحدات الاقتصادية التي تحتاجها وتحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الادخار ومتطلبات مصادر التمويل.

أهمية التمويل: تعود إلى مدى الحاجة إليها، ودوره في الوفاء بمطالب الفرد والجماعة، وتحقيق الغرض المستهدف منه⁽¹⁸⁾.

أنواع التمويل:

- **التمويل قصير الأجل⁽¹⁹⁾:** يستخدم لتغطية احتياجات دورة رأس المال العامل، مدة هذا التمويل أقل من سنة، وعمليات المرابحة هي النشاط المناسب للتمويل قصير الأجل في المصارف الإسلامية؛ إذ تتميز بالمساهمة في زيادة رأس المال المتداول وسرعة عدد مرات التداول في العام الواحد.

- **التمويل متوسط الأجل⁽²⁰⁾:** يستخدم لتمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية تمويل أصول ثابتة، أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ، وتكون مدته ما بين سنة وخمس سنوات.

- **التمويل طويل الأجل⁽²¹⁾:** ينشأ من طلب الأموال لتكوين رأس المال الثابت، وتزيد مدته عن خمس سنوات، مثل عمليات التوسع.

مخاطر التمويل: وهي المخاطر التي ترتبط بقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته التعاقدية في موعدها،⁽²²⁾:

1 - مخاطر التركيز على صيغة واحدة للتمويل.

2 - مخاطر ارتفاع تكلفة التمويل.

3 - مخاطر تنوع محفظة التمويل.

المخاطر المرتبطة بصيغ الاستثمار والتمويل الإسلامي: وتشمل المخاطر الآتية:

- مخاطر التمويل بالمرابحة: يعد بيع المرابحة للأمر بالشراء من صيغ التمويل الإسلامي الشائعة لدى المصارف الإسلامية، وذلك لاعتقاد هذه المصارف أنها - المرابحة - من أسهل الصيغ قابلية للتطبيق، ومن أقلها انخفاضاً في درجة المخاطر، إلا أن هذه الصيغة لا تخلو من المخاطر، ومن مخاطرها ما يلي⁽²³⁾:

- تعرض أموال المصرف للخطر في حاله عجز العميل عن السداد، وعدم الحصول على ضمانات كافية، وثبات أرباح المصرف طوال مدة المرابحة، وتحمل المصرف المسؤولية تجاه البضاعة، والرد بالعيب الخفي.

- **مخاطر التمويل بالمشاركة:** دخول المصرف شريكاً ممولاً – كلياً أو جزئياً – في مشروع ذي جدوى اقتصادية، ويقوم التمويل بالمشاركة على مبدأ الغنم بالغرم، حيث تتم المشاركة في الأرباح والخسائر التي تتحقق طبقاً للحصة المتفق عليها ابتداءً، فهي عملية محاطة بالمخاطر، ومن مخاطرها:

1. مخاطر ائتمانية، تتمثل في عدم التزام الشريك بالشروط المتفق عليها، وعدم تصفية العملية في تاريخ استحقاقها.
2. مخاطر سوقية، تتمثل في تغير الأسعار ارتفاعاً وانخفاضاً مما يؤثر على الأرباح المتوقعة.
3. مخاطر اخلاقية، تتمثل في أمانة الشريك ونزاهته.
4. مخاطر تشغيلية، تتمثل بصعوبة احتساب ارباح العملية، وصعوبة تحديد المسؤولية الإدارية المخولة للشريك.

- **مخاطر التمويل بالمضاربة:** التمويل بالمضاربة تكتنفه المخاطر الآتية:

سوء تقدير نسبة توزيع الأرباح، وتعرض البضاعة للتلف، ومماثلة المضارب في تصفية العملية.

- **مخاطر التمويل بعقد الاستصناع:** يمكن تلخيص هذه المخاطر في الآتي⁽²⁴⁾:

1. متعلقة بالصانع: وهي مجموعة المخاطر التي يكون مصدرها أو سببها الصانع نفسه وأهمها: عدم توفر الخبرة الكافية لدى الصانع، مما يؤثر على نوعية المصنوع ومدة التسليم، وعدم توفر الإمكانيات الفنية أو المالية لدى الصانع.
2. مخاطر متعلقة بالمستصنع: عدم توفر الخبرة الكافية في تحديد وتوصيف المصنوع، الأمر الذي يفسح المجال للصانع للتصرف وتقديم بضاعة مخالفة لما يتصوره ويتوقعه.
3. مخاطر متعلقة بالمصنوع: وذلك عندما يحتاج المصنوع لشروط خاصة أثناء التصنيع، أو النقل، والتخزين.

4. مخاطر متعلقة بمدة العقد: فكلما كانت مدة العقد طويلة – سواء مدة التصنيع أو مدة التسديد.

- **مخاطر التمويل بعقد السلم:** ويشتمل عقد السلم على المخاطر الآتية⁽²⁵⁾:

1. الكوارث: يعد النشاط الزراعي بطبيعته ذا مخاطر كوارثية بسبب العوامل الطبيعية.
2. تذبذب الأسعار: يتغير سعر السوق وقت تسليم المسلم فيه عن السعر السائد وقت إبرام العقد.
3. انخفاض حجم المحصول الزراعي: انخفاض حجم المحصول لأسباب خارجة عن إرادة وسيطرة العميل.
4. تعذر تسليم المسلم فيه عند حلول الأجل.

- **مخاطر التمويل بالإجارة:** وتشمل المخاطر الآتية⁽²⁶⁾:

1. مخاطر سوقية: تتمثل في، عدم قدرة المصرف على تأجير الموجودات التي يشتريها المصرف بغرض إعادة تأجيرها تأجيرواً تمويلياً منتهياً بالتملك.
2. مخاطر ائتمانية: تتمثل في عدم انتظام دفع الأجرة، وبالتالي تعطيل جزء من رأس المال العامل للمصرف.
3. مخاطر التغير في الأساليب التكنولوجية: يمثل التطور التكنولوجي أحد أبرز ملامح العصر الحالي، وهذا يستوجب أن يتم اختبار مواد التأجير بعناية ملائمة، وحرص شديد خوفاً من تعريض المصرف لمخاطر كبيرة.

- مخاطر صيغ المزارعة والمساقاة: وتشتمل هذه الصيغ على المخاطر الآتية:

1. أحداث غير عادية ولكنها متكررة: أحداث يصعب التنبؤ بها وتحديد أوقاتها وحجم أضرارها، مثل الفيضانات، والرياح، والحشرات الضارة والأوبئة.
2. أحداث غير عادية وغير متكررة: مثل الآفات والحرائق، وهي أخطار لا يمكن التنبؤ بها، وعلى مدير المشروع أن يتخذ الاحتياطات للتخفيف من أثارها عند وقوعها.

- مخاطر أخرى: ترتبط بشكل التنظيم الداخلي للمشروع، وكفاءة وخبرة العاملين بالمشروع، ومدى وفاء

إدارة المشروع بتعهداتها نحو المصرف.

دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر:

هناك دور مهم يقوم به المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر، ويعد هذا الدور بمثابة تقديم ضمانات موضوعية إلى مجلس الإدارة بشأن فعالية أنشطة إدارة المخاطر في المنشأة للمساعدة في التأكيد على أن مخاطر الأعمال الرئيسية تدار بشكل مناسب، وأن نظام الرقابة الداخلية يعمل بشكل فعال، وهناك عدة عوامل رئيسية ينبغي أن تؤخذ في عين الاعتبار عند تحديد دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وهي (27):

1. تجنب أي نشاط يهدد استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي.
2. القيام بالأنشطة التي تسهم في تحسين نظام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وعمليات الحوكمة في المنشأة.

أشار معهد المدققين الداخليين إلى الأدوار التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها، كما أشار إلى الأدوار التي يجب عليه تجنبها في مراحل عملية إدارة المخاطر، ومن أهم الأدوار الجوهرية التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها بشأن إدارة المخاطر (28):

1. إعطاء ضمانات بشأن سير عمليات إدارة المخاطر.
2. إعطاء ضمانات بشأن صحة تقييم المخاطر.
3. تقييم عمليات إدارة المخاطر.
4. تقييم عملية الإبلاغ عن المخاطر الرئيسية.
5. مراجعة عمليات إدارة المخاطر الرئيسية.

بنك التضامن (29): تأسس البنك وفقاً لقانون المصارف الإسلامية في الجمهورية اليمنية، في العام 1996 م، ويمارس أعماله المصرفية، والاستثمارية المختلفة حسب الأعراف والقواعد المصرفية المتعارف عليها طبقاً للقوانين النافذة، وبملا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، كشركة مساهمة مغلقة، ويدير البنك أصولاً بقيمة (502) مليار ريال يمني، بما يعادل (2.006) مليار دولار أمريكي، ويبلغ رأس ماله (20) مليار ريال يمني، بما يعادل (80) مليون دولار أمريكي، ويعمل فيه أكثر من (700) موظف وموظفة، ومقره (صنعاء-الجمهورية اليمنية)

ثانياً: إجراءات الدراسة الميدانية

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات اتبع الباحث المناهج الآتية:

- **المنهج الاستنباطي:** في صياغة مشكلة الدراسة والفرضيات.
- **المنهج التاريخي:** في تناول الدراسات السابقة ذات العلاقة بالدراسة، والإطار النظري.
- **المنهج الوصفي التحليلي:** لوصف الظاهرة وتحليل العلاقة، ودرجة الارتباط بين متغيراتها، والذي يسعى الباحث من خلاله لجمع البيانات النوعية، والكمية المقننة، والمتعلقة بالظاهرة أو المشكلة قيد الدراسة من خلال التحليل المالي الشامل، ومن ثم يقوم الباحث بتصنيفها، وتحليلها، وتفسيرها، وصولاً إلى الاستنتاجات التي تصف الظاهرة وصفاً دقيقاً.

مجتمع الدراسة وعينته:

قام الباحث باختيار عينة الدراسة بطريقة قصدية، من مجتمع البنوك المحلية وهو بنك التضامن.

أداة الدراسة:

- **المصادر الأولية:** تتمثل بالكتب، والدوريات المتخصصة، والمجلات، والرسائل العلمية، والانترنت ذات الصلة بموضوع الدراسة، وذلك من أجل بناء الإطار النظري للدراسة والقيام بالدراسة التطبيقية.

- **المصادر الثانوية:** تتمثل في جمع البيانات من خلال الدراسة التطبيقية، والتحليل المالي الشامل لتحديد أهم النسب المالية من خلال أبرز مؤشرات القياس الخاصة بـ(الربحية، السيولة) في القوائم المالية، وتوضيح دور المدقق الداخلي في إدارة مخاطر الاستثمار والتمويل في بنك التضامن.

حدود الدراسة:

تكمن حدود الدراسة في المجالات التالية:

- أ- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على بنك التضامن في العاصمة صنعاء.
- ب- الحدود الزمانية: أجريت الدراسة على القوائم المالية لبنك التضامن من (2010م-2014م).

إجراءات وأساليب التحليل :

أسلوب التحليل: يمثل التحليل المالي معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم الأداء في الماضي والحاضر والتنبؤ بالمستقبل، ويتضمن التحليل المالي قراءة وتفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها، وتتمثل القوائم المالية المستخدمة في التحليل بالميزانية العمومية، وقائمة الدخل، وإيضاحات متممة، ومعلومات أخرى عن الإدارة.



أدوات التحليل المالي: ينقسم التحليل المالي إلى ثلاثة أقسام رئيسة وهي:

– **التحليل الرأسي:** يتم فيه تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها, بحيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر, أو المجموعة الفرعية التابع لهذا العنصر, وبذلك يتم دراسة العلاقات بين عناصر القائمة المالية على أساس كلي بتاريخ معين؛ لتحليل وتشخيص نوعية النشاط الذي حقق المساهمة الأوضح في النشاط الإجمالي من جانب, واكتشاف سلوكه وتقييمه من جانب آخر .

– **التحليل الأفقي:** تحليل اتجاهي يتلّفي إلى حد ما الجمود الزمني للتحليل الرأسي بدراسة حركة البند أو النسبة المالية على مدار عدة فترات مالية؛ للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة البند أو النسبة المالية, ليتميز بالديناميكية والتعبير بصورة أكثر دقة عن واقع المنشأة وعن اتجاهاتها المستقبلية .

– **التحليل باستخدام النسب:** وهو يعد مرادفاً إلى حد ما لأسلوب التحليل الرأسي؛ إذ تتم فيه مقارنة الأرقام في القوائم المالية نفسها بحيث تتم فيه مقارنة حسابات أو بنود القوائم التي تربطها سببية ببعضها, وفي الغالب يمكن حصر نسب التحليل المالي في الآتي: نسب السيولة، ونسب قياس كفاءة النشاط، ونسب الربحية، ونسب المديونية (الرفع المالي)، ونسب السوق .



التحليل الشامل لقائمة الميزانية وقائمة الدخل:

معدلات النمو الخاصة بالموجودات (الاستخدامات):

أخذت معدلات نمو بنود الموجودات في ميزانية البنك شكل منشور (انخفاض-ارتفاع – ارتفاع – انخفاض)، لتعكس التغيرات في الاستخدامات والموارد المتاحة، ويمكن أن نلاحظها كمايلي:

جدول رقم (1) (أ) معدل نمو الموجودات

2011	2012	2013	2014	البيان
-20.21%	2.41%	23.00%	-13.10%	نقد بالصندوق وارصدة الاحتياطي لدى المركزي
8.06%	116.77%	-42.77%	-15.99%	ارصدة البنوك ولمصارف والمؤسسات المالية
-47.10%	9.19%	81.12%	-18.67%	تمويل عمليات عقود المرابحة , صافي
37.65%	-22.59%	-5.88%	45.86%	تمويل عمليات عقود الاستصناع , صافي
49.07%	18.15%	2.76%	45.19%	استثمارات في عقود المضاربة , صافي
25.61%	-68.41%	-72.20%	-77.65%	استثمارات في عقود المشاركة , صافي
-42.61%	-48.63%	1754.15%	-0.32%	اجارة منتهية بالتمليك , صافي
5.19%	4.04%	35.08%	-9.54%	استثمارات عقارية , صافي
8.02%	-11.81%	-24.38%	-17.30%	استثمارات مالية متاحة للبيع , صافي
-42.16%	237.57%	-92.98%	-100.00%	استثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة
	2546.00%	152.07%	41.69%	استثمارات في صكوك إسلامية
-98.56%	1514.59%	-41.23%	99.95%	القرض الحسن صافي
-8.32%	2029.15%	-100.00%		استثمارات مقيدة
-14.14%	-18.20%	86.77%	-24.43%	أرصدة مدينة واصل أخرى , صافي
-3.92%	-18.90%	53.76%	-2.79%	ممتلكات ثابتة , صافي
-5.80%	25.68%	16.68%	-1.42%	اجمالي الموجودات

المصدر: الجدول من إعداد الباحث حسب تقارير البنك المنشورة للفترة 2010-2014



شهدت إجمالي الموجودات نمواً سلبياً في نهاية 2014 م بلغ (-1.4%)، في معظم بنود الموجودات، لتراجع معدلات نمو الودائع، ويلاحظ من التغيرات في النمو للموجودات على مستوى إجمالي محاولات الإدارة تعزيز بعض الاستخدامات والتخلي عن بعض الاستخدامات بما يعزز لديها الحفاظ على أدنى مستوى للمخاطر، وتعزيز الربحية .

معدلات النمو الخاصة بالمطلوبات (الموارد):

أظهرت القوائم المالية معدلات نمو مختلفة يمكن أن نوجزها في الآتي:
جدول رقم (1) (ب) معدل نمو المطلوبات

2011	2012	2013	2014	البيان
-14%	87%	29%	-25%	الحسابات الجارية والودائع الأخرى
17742%	-97%	5003%	-94%	أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية
-98%	-100%			أرصدة دائنة لعمليات المراجعة
26%	-2%	67%	-19%	أرصدة دائنة والتزامات أخرى
-26%	56%	-31%	-18%	مخصصات أخرى
-6%	67%	36%	-28%	إجمالي الالتزامات
-12%	14%	16%	16%	حقوق حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار
-8%	2029%	-100%		حسابات الاستثمارات المقيدة
-12%	17%	12%	16%	إجمالي حقوق حسابات الاستثمارات
0%	0%	0%	0%	رأس المال
0%	2%	1%	0%	احتياطي قانوني
-73%	0%	0%	0%	احتياطي عام
111%	-8%	-26%	10%	احتياطيات أخرى
-105%	-100%		-64%	الأرباح (الخسائر) المدورة
22%	-3%	-8%	2%	إجمالي حقوق مساهمي البنك
1%	1719%	51%	25%	حقوق الأقلية
21.56%	-1.19%	-7.32%	2.47%	إجمالي حقوق الملكية
-6%	26%	17%	-1%	الإجمالي

المصدر: الجدول من إعداد الباحث حسب تقارير البنك المنشورة للفترة 2010-2014

الحسابات الجارية والودائع الأخرى بلغ معدل نموها السلبي حوالى (-25%) نهاية 2014م أرصدة لدى البنوك: تراجعت وحققت نموا ساليا خلال 2014, بلغ حوالى (-94%) .

أرصدة دائنة , والتزامات أخرى : تراجعت وحققت نموا ساليا بسبب تخفيض بعض الالتزامات

مخصصات أخرى : تراجعت وحققت نموا ساليا بسبب تخفيض بعض الالتزامات التي وضعت لأجلها إلى حوالى (-18%),

حقوق أصحاب الحسابات والاستثمارات المطلقة والادخار نمت بحوالى 16% في 2014م لاستهداف نسب ثابتة للنمو في الودائع الاستثمارية المكلفة, مقابل تقليص الودائع الجارية

حقوق الملكية: بلغ معدل النمو في حقوق الملكية حوالى (3%) نظرا لزيادة الاحتياطات الأخرى, مقابل نمو سلبي خلال الفترة بتراجع من معدل نمو بلغ (27%) بداية الفترة.

الأهمية النسبية للموجودات: من الجدول رقم (2) تظهر النتائج الآتية:

النقدية: تراجعت الأهمية النسبية من (15%) إلى (10%)، لتراجع الودائع الجارية.

أرصدة لدى البنوك: شهدت أهميتها النسبية تذبذبا عكست الوضع، وارتفاع مخاطر الاستثمار والتمويل المحلي، وزيادة الاستثمار الخارجي، وتوسيع شبكة المراسلين؛ فقد زادت من (12%) إلى (24%)، ثم تراجعت إلى (10%).

مربحة واستصناع: شهدت الأهمية النسبية تذبذبا وتراجعا من (22%) إلى (15%) بسبب ارتفاع مخاطر التمويل، وتحصيل جزء من التمويلات القائمة.

المضاربة: ظهرت بشكل متذبذب، وارتفعت من (4%) إلى (8%)، وتعكس ما شهدته الفترة من تغيرات وارتفاع مخاطر هذه الصيغة، حيث تنفذ هذه المضاربات بشكل محدود وتابع.

المشاركة: شهدت تراجعا خلال الفترة إلى أقل من (0.1%) كونها محدودة لارتفاع مخاطر ها، وضعف الموارد طويلة الأجل، وضعف الخبرات الفنية والإدارية لمتابعة وإدارة المشاركات.

إجارة منتهية بالتمليك: شهدت الأهمية النسبية لهذه الصيغة ارتفاعاً من (0.1%) إلى (0.6%)

استثمارات عقارية: شهدت تذبذبا ما بين (32%) إلى (28%) ويظهر فيها التركيز الواضح

الصكوك الإسلامية: شهدت الأهمية النسبية ارتفاعا وصل إلى (21%) نهاية الفترة وبمتوسط خلال الفترة بلغ (8,5%).

جدول رقم (2) (أ) الأهمية النسبية لبنود الميزانية العمومية الموجودات

2010	2011	2012	2013	2014	البيان
16%	13%	11%	11%	10%	نقد بالصندوق والاحتياطي بالمركزي
12%	14%	24%	12%	10%	ارصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية
20%	11%	10%	15%	12%	تمويل عمليات عقود المرابحة , صافي
2%	3%	2%	2%	2%	تمويل عقود الاستصناع , صافي
4%	7%	6%	6%	8%	استثمارات في عقود المضاربة , صافي
3%	4%	1%	0.2%	0%	استثمارات في عقود المشاركة , صافي
0%	0%	0%	1%	1%	اجارة منتهية بالتمليك , صافي
29%	32%	27%	31%	28%	استثمارات عقارية , صافي
10%	12%	8%	5%	5%	استثمارات مالية متاحة للبيع , صافي
0.4%	0%	1%	0%	0%	استثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة
0%	0%	7%	15%	21%	استثمارات في صكوك إسلامية
0.1%	0%	2%	0%	0%	استثمارات مقيدة
2%	2%	1%	2%	1%	أرصدة مدينة واصول أخرى , صافي
1%	1%	1%	1%	1%	ممتلكات ثابتة , صافي

المصدر: الجدول من إعداد الباحث حسب تقارير البنك المنشورة للفترة 2010-2014

نلاحظ أن الأهمية النسبية للاستثمار في الصكوك الإسلامية، والمضاربات قد زادت، مع وجود تراجع في باقي بنود الاستخدامات، وثبات البعض، وهذا يعكس التوجه إلى استغلال الأموال بأشكال تتناسب مع الوضع السائد وزيادة في التحفظ، بتحمل مخاطر التركيز في هذه البنود وتجنب المخاطر العالية.



الأهمية النسبية للمطلوبات:

جدول رقم (2)(ب)المطلوبات

2010	2011	2012	2013	2014	البيان
22%	20%	30%	33%	25%	الحسابات الجارية والودائع الأخرى
0%	2%	0%	2%	0%	أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف
1%	1%	1%	1%	1%	ارصدة دائنة والتزامات أخرى
23%	23%	31%	36%	26%	اجمالي الالتزامات
63%	59%	54%	53%	62%	حسابات المطلق والادخار
0%	0%	2%	0%	0%	حسابات الاستثمارات المقيدة
63%	59%	55%	53%	62%	اجمالي حقوق حسابات الاستثمارات
5%	6%	4%	4%	4%	رأس المال
4%	4%	4%	3%	3%	احتياطي قانوني
3%	7%	5%	3%	4%	احتياطيات أخرى
0%	0%	0%	0%	0%	الأرباح (الخسائر) المدورة
13%	17%	13%	11%	11%	اجمالي حقوق مساهمي البنك

المصدر: الجدول من إعداد الباحث حسب تقارير البنك المنشورة للفترة 2010-2014

حقوق الملكية: تشكل حقوق الملكية حوالي 11% إلى إجمالي الموجودات 2014م حيث تراجعت من (13%)، (17%)، وذلك لأن معدلات النمو في الودائع أكبر من الزيادة في رأس المال.

جدول (3) كفاية رأس المال المصرفي المبالغ بالمليون ريال

2010	2011	2012	2013	2014	البيان
38,369	32,140	36,554	37,860	37,608	رأس المال الأساسي
2,010	1,243	1,142	1,804	20,711	رأس المال المساند
40,379	33,383	37,696	39,664	58,319	اجمالي رأس المال
الأصول المرجحة بأوزان المخاطر					
224,199	247,849	236,352	247,352	241,887	اجمالي الأصول
40,965	24,677	22,615	28,590	24,719	الالتزامات العرضية والارتباطات
265,164	272,526	258,967	275,942	266,606	الإجمالي
15.2%	12.2%	14.6%	14.4%	21.9%	كفاية رأس المال

المصدر: الجدول من إعداد الباحث حسب تقارير البنك المنشورة للفترة 2010-2014

الالتزامات العرضية: تراجعت أهميتها النسبية إلى إجمالي الموجودات من (13%) إلى (9%) ومعدل نمو سلبي ووصلت نسبة التراجع حوالي (-23%) نهاية 2014م. مما سبق نلاحظ أن تذبذب النسب الخاصة بالنمو والأهمية النسبية لبنود الميزانية، يعكس التطورات الخاصة بالوضع العام، وعدم الاستقرار؛ كما نلاحظ أن الإدارة حاولت إيجاد توازن بين الموارد والاستخدامات بما يتناسب مع قدرتها على تحمل ومواجهة المخاطر الخاصة بالتوظيفات مع المخاطر العامة، فعملت على تخفيض استقبالها للودائع بشكل عام، وتصفية وتخفيض بعض التمويلات والاستثمارات؛ وذلك للتخفيف من مخاطر التعثر، والتركيز على بعض صيغ محددة.



معدلات النمو لبنود قائمة الدخل:

جدول رقم (4) معدلات نمو بنود قائمة الدخل

2011	2012	2013	2014	البيان
-5%	-15%	5%	29%	إيرادات تمويل عمليات عقود المرابحة والاستصناع
143%	107%	6%	-41%	إيرادات من الاستثمارات المشتركة الأخرى
46%	55%	5%	-25%	الإجمالي
-33%	20%	3%	5%	عائد أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار
-199%	127%	8%	-56%	صافي
4%	-8%	28%	-26%	إيرادات عمولات واتعاب خدمات مصرفية
-18%	10%	66%	323%	يخصم : مصروفات عمولات خدمات مصرفية
-127%	95%	-135%	-98%	(خسائر) أرباح عملت النقد الأجنبي
-99%	-100%	0%	0%	أرباح استثمارات في شركات زميلة
-356%	-100%	0%	0%	أرباح غير محققة من الاستثمارات المحتفظ بها
-53%	619%	-63%	38%	الانخفاض في استثمارات مالية متاحة للبيع
-100%	0%	0%	0%	أرباح غير محققة من الاستثمارات العقارية
0%	0%	158%	7%	أرباح بيع الممتلكات الثابتة
-26%	-1%	24%	409%	إيرادات عمليات أخرى
-5%	58%	68%	-44%	أرباح النشاط
61%	-61%	599%	-69%	المخصصات
0%	0%	0%	0%	إطفاء استثمارات عقارية خارجية
16%	22%	13%	-1%	مصروفات إدارية وعمومية واهلاك
-100%	0%	0%	0%	الانخفاض في أصول الت ملكيتها للبنك
-656%	-237%	-45%	-152%	صافي ربح (خسارة) السنة
-656%	-236%	-45%	-152%	مساهمي البنك
273%	2341%	-90%	-85%	حقوق الأقلية
-656%	-237%	-45%	-152%	صافي ربح (خسارة) السنة
-657%	-237%	-45%	-152%	نصيب السهم من صافي ربح (خسارة) السنة
-21%	35%	22%	-19%	اجمالي الإيرادات
37%	28%	32%	-29%	اجمالي المصروفات

المصدر: الجدول من إعداد الباحث حسب تقارير البنك المنشورة للفترة 2010-2014



الأهمية النسبية لبنود قائمة الدخل (من اجمالي الموجودات):
جدول (5) الأهمية النسبية لبنود قائمة الدخل

2010	2011	2012	2013	2014	البيان
2.05%	2.07%	1.40%	1.25%	1.64%	إيرادات تمويل عقود المراجعة و الاستصناع
1.08%	2.79%	4.59%	4.15%	2.49%	إيرادات من الاستثمارات المشتركة الأخرى
3.13%	4.86%	5.99%	5.41%	4.12%	اجمالي
-4.63%	-3.28%	-3.15%	-2.77%	-2.94%	عائد حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار
-1.50%	1.57%	2.84%	2.64%	1.18%	صافي
0.49%	0.54%	0.40%	0.44%	0.33%	إيرادات عمولات واتعاب خدمات مصرفية
-0.01%	-0.01%	-0.01%	-0.02%	-0.07%	يخصم: مصروف وعمولات خدمة مصرفية
1.24%	-0.36%	-0.56%	0.17%	0.00%	(خسائر) أرباح عمليات النقد الأجنبي
1.10%	0.01%	0.00%	0.00%	0.00%	أرباح استثمارات في شركات زميلة
-0.01%	0.03%	0.00%	0.00%	0.00%	أرباح غير محققة الاستثمارات المحتفظ بها
-0.19%	-0.10%	-0.55%	-0.17%	-0.24%	الانخفاض في استثمارات مالية متاحة للبيع
0.52%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	أرباح غير محققة من الاستثمارات العقارية
0.00%	0.00%	0.05%	0.12%	0.13%	أرباح بيع الممتلكات الثابتة
0.16%	0.12%	0.10%	0.10%	0.54%	إيرادات عمليات أخرى
1.79%	1.81%	2.27%	3.28%	1.87%	أرباح النشاط
-0.47%	-0.80%	-0.25%	-1.48%	-0.46%	المخصصات
0.00%	0.00%	0.00%	-0.11%	-0.11%	إطفاء استثمارات عقارية خارجية
-1.24%	-1.52%	-1.47%	-1.42%	-1.43%	مصروفات إدارية وعمومية واهلاك



2010	2011	2012	2013	2014	البيان
0.09%	-0.51%	0.56%	0.26%	-0.14%	صافي ربح (خسارة) السنة
0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	موزعة كالتالي
0.09%	-0.51%	0.55%	0.26%	-0.14%	مساهمي البنك
0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	حقوق الأقلية
0.09%	-0.51%	0.56%	0.26%	-0.14%	صافي ربح (خسارة) السنة
0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	نصيب السهم من صافي ربح (خسارة)
6.64%	5.56%	5.98%	6.24%	5.12%	اجمالي الإيرادات
-1.92%	-2.79%	-2.84%	-3.20%	-2.32%	اجمالي المصروفات

المصدر: الجدول من إعداد الباحث حسب تقارير البنك المنشورة للفترة 2014-2010

من الجدول رقم (4) والجدول رقم (5) قائمة الدخل منسوبة إلى إجمالي الموجودات، ومعدلات النمو نلاحظ:

- تراجع إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات من (7%) نهاية 2010م، إلى (5%) نهاية 2014 نظراً لزيادة الاحتياطيات الأولية والثانوية.

- ثبات وانخفاض نسبي بسيط في إيرادات التمويل، ما يعكس نسب الأرباح الثابتة الموزعة على أصحاب الودائع على السنوات، كما أنها حققت نمواً وصل إلى (29%) نهاية 2014م.

- نمو إيجابي لإيرادات الاستثمار بداية الفترة، ثم تراجع نهاية الفترة، لتصفية جزء من الاستثمارات تراجع كلفة الودائع من (5%) نهاية 2010م إلى (3%) نهاية 2014م، وذلك لارتفاع مخاطر وكلفة التمويل والاستثمار المباشر وغير المباشر، الأمر الذي انعكس في عوائد التمويل والاستثمار، وبالتالي انخفاض حصة المودعين من هذه الأرباح، وهذا ما يدل عليه تراجع مؤشر النمو من (20%) إلى (5%).

- تراجع في هامش الربح إلى حوالي (1%) نهاية 2014م، وذلك لتراجع عوائد الاستثمار والتمويل الإجمالية، وينعكس ذلك في معدلات النمو المتذبذبة لهامش الأرباح.

- تراجع في عوائد الخدمات المصرفية، وتذبذب في معدلات النمو، وذلك لانخفاض الخدمات المقدمة خاصة الاعتمادات والضمانات لارتفاع مخاطرها، في ظل الوضع غير المستقر.

- ثبات في الأهمية النسبية للمصروفات، وتراجع في نموها، حيث حافظت الإدارة على نسبة محددة للمصروفات.

- تراجع في الأهمية النسبية لصافي الأرباح، ومعدلات نمو سالبة لتراجع في الإيرادات الإجمالية، وزيادة المخصصات، والتصفية لبعض الاستثمارات.

- تشير نسب الأهمية المتدنية لبنود الإيرادات، ومعدلات النمو البسيطة إلى أن إدارة الأموال والربحية تواجه مخاطر مرتفعة، وتدنياً في الاستغلال الأمثل للأموال المتاحة بعوائد مناسبة، حيث عملت الإدارة على التحوط الكبير للسيولة والتضحية بالعوائد.

التحليل بالنسب المالية :

- مؤشرات السيولة :

جدول رقم (6) خلاصة تحليل السيولة

^ % النتائج					عنوان المؤشر
2010	2011	2012	2013	2014	
53%	46%	66%	35%	37%	مجموع الاحتياطيات الأولية الى الودائع تحت الطلب (جارية)
14%	13%	24%	14%	11%	مجموع الاحتياطيات الأولية الى مجموع الودائع
43%	37%	57%	31%	32%	مجموع الاحتياطيات الأولية الى مجموع الالتزامات الجارية
20%	22%	25%	28%	34%	الاحتياطيات الثانوية الى مجموع الودائع
34%	35%	49%	43%	45%	الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية الى مجموع الودائع
32%	33%	46%	40%	43%	الاحتياطيات الى اجمالي المطلوبات
12%	10%	19%	12%	9%	الاحتياطيات الأولية الى مجموع الموجودات
16%	17%	20%	24%	29%	الاحتياطيات الثانوية الى مجموع الموجودات
27%	27%	40%	36%	38%	الاحتياطيات الأولية والثانوية الى مجموع الموجودات
27%	82%	37%	40%	30%	الودائع تحت الطلب (الجارية) الى مجموع الودائع
73%	211%	63%	60%	70%	الودائع لأجل الى مجموع الودائع
29%	68%	22%	22%	22%	الودائع الادخارية الى اجمالي الودائع

المصدر: الجدول من إعداد الباحث حسب تقارير البنك المنشورة للفترة 2010-2014

- يلاحظ الباحث من الجدول رقم (6) أن أهم النتائج التي أظهرها تحليل بند السيولة تتمثل في الآتي:
- تراجع نسبة السيولة السريعة بتراجع الاحتياطيات الأولية.
 - تغطي الاحتياطيات الأولية والثانوية كافة الالتزامات قصيرة الأجل.
 - ارتفاع في السيولة العامة نظراً لارتفاع الاحتياطيات الثانوية.
 - بشكل عام ارتفعت نسبة السيولة إلى (42%).
 - تراجع في الأهمية النسبية للودائع بأنواعها (جارية-ادخارية-استثماري).
- وتعكس النتائج السابقة السياسات الإدارية المتخذة في مواجهة مخاطر السيولة , والأساليب الوقائية اللازمة.

إدارة النشاط:

جدول (7) مؤشرات النشاط

^% النتائج					عنوان المؤشر
2010	2011	2012	2013	2014	
74%	74%	67%	78%	81%	الموجودات المربحة الى مجموع الموجودات
92%	95%	84%	92%	96%	الموجودات المربحة الى مجموع الودائع
28%	18%	15%	20%	18%	التمويلات الى مجموع الودائع
65%	77%	69%	72%	78%	الاستثمارات الى مجموع الودائع
92%	95%	84%	92%	96%	التمويل والاستثمار الى مجموع الودائع
92%	95%	84%	92%	96%	التمويلات الى اجمالي الموجودات المربحة
50%	32%	44%	58%	46%	الاستثمارات الى اجمالي الموجودات المربحة
0.07	0.06	0.06	0.06	0.051	دوران الموجودات (عدد مرات)
0.5	0.32	0.44	0.6	0.457	دوران حقوق الملكية
0.09	0.07	0.09	0.1	0.063	دوران الموجودات المربحة
29%	50%	47%	51%	45%	المصروفات التشغيلية الى اجمالي الإيرادات

المصدر: الجدول من إعداد الباحث حسب تقارير البنك المنشورة للفترة 2010-2014

يلاحظ الباحث من الجدول رقم (7) أن أهم النتائج التي أظهرها تحليل بند النشاط تتمثل في

الآتي :

- ارتفعت الأهمية النسبية للموجودات والموجودات المربحة بارتفاع الاستثمارات من إجمالي الموجودات.
- تراجع الأموال المستثمرة في التمويلات من الودائع إلى (18%) وقابله زيادة في الاستثمارات.
- يمثل إجمالي التمويل والاستثمار أكثر من (90%)، من إجمالي الودائع، وأكثر من (80%) من الأموال المتاحة، وهذا ينعكس على مخاطر كبيرة، ويستخدم البنك أيضاً أمواله الخاصة في ذلك.
- تذبذب في معدلات دوران الموجودات، والموجودات المربحة، وحقوق الملكية، بشكل متراجع
- ارتفاع مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات من (30%) إلى (45%).

**جدول رقم(8)مزيج التمويل**

2010	2011	2012	2013	2014	الصيغة
90%	77%	83%	88%	81%	مربحات
10%	22%	17%	9%	15%	الاستصناع
1%	1%	0%	3%	4%	اجارة
100%	100%	100%	100%	100%	المجموع

المصدر: الجدول من إعداد الباحث حسب تقارير البنك المنشورة للفترة 2010-2014

- تراجع الأهمية النسبية للمربحات وارتفاع متذبذب في الاستصناع، ونمو في الإجارة المنتهية بالتملك، وما تزل المربحات أكثر من (80%) من إجمالي التمويلات، ما يعكس مخاطر التركيز بهذه الصيغة.
- تراجع في التمويلات مقابل الزيادة في الاستثمارات، وذلك لارتفاع مخاطر التمويل.

جدول (9) مزيج الاستثمار

2010	2011	2012	2013	2014	القطاع
10%	7%	8%	6%	5%	خارجية
6%	6%	2%	0%	0%	عقود المشاركة
8%	11%	11%	9%	13%	عقود المضاربة
56%	54%	48%	51%	43%	عقارية
20%	20%	15%	9%	7%	مالية متاحة للبيع
1%	0%	1%	0%	0%	محتفظ بها بغرض المتاجرة
0%	1%	12%	24%	32%	صكوك إسلامية
1	1	1	1	1	المجموع

المصدر: الجدول من إعداد الباحث حسب تقارير البنك المنشورة للفترة 2010-2014

- تراجع الاستثمارات الخارجية، والعقارية والمتاحة للبيع، ولغرض المتاجرة، والمشاركات
- ارتفاع في المضاربات والصكوك الإسلامية.
- ما يزال هناك تركيز واضح حيث يظهر الاستثمار العقاري أكثر من (40%) من إجمالي الاستثمارات.
- كما يظهر التركيز في الصكوك الإسلامية بأكثر من (30%).



جدول(10)التوزيع القطاعي

2010	2011	2012	2013	2014	القطاع
64%	68%	72%	46%	36%	مالي
11%	9%	8%	6%	6%	صناعي
16%	14%	12%	8%	8%	تجاري
7%	7%	5%	31%	44%	بناء وتشبيد
1%	1%	1%	1%	1%	خدمات
1%	1%	2%	8%	5%	افراد وأخرى
100%	100%	100%	100%	100%	مجموع

المصدر: الجدول من إعداد الباحث حسب تقارير البنك المنشورة للفترة 2010-2014

من الجدول (10) يظهر التركيز في القطاع العقاري، والمالي بشكل ملحوظ حيث تزيد الاستثمارات عن (40%)، ويأتي بعده القطاع المالي، والذي تراجع من (60%) نهاية 2010م إلى (36%) نهاية 2014م وباقي القطاعات، خاصة الصناعي والتجاري، شهدت تراجعاً ملحوظاً؛ والسبب في ذلك العوائد التي يحققها كل قطاع والمخاطر المصاحبة، والسياسات الخاصة بذلك.

الرفع المالي:

جدول رقم (11) مؤشرات رأس المال والرفع المالي

% ^٨ النتائج					عنوان المؤشر
2010	2011	2012	2013	2014	
13.39%	17.28%	13.58%	10.79%	11.22%	حقوق الملكية الى مجموع الموجودات
7.47	5.79	7.36	9.27	8.92	مجموع الموجودات الى حقوق الملكية (عدد مرات)
18.04%	23.26%	20.14%	13.86%	13.84%	حقوق الملكية مجموع الموجودات المربحة
18.04%	23.26%	18.50%	12.90%	12.45%	حقوق الملكية الصافية الى الموجودات المربحة
39.30%	32.32%	32.71%	35.30%	34.45%	راس المال المدفوع الى مجموع حقوق الملكية
3.41%	-0.15%	0.00%	1.98%	0.70%	الأرباح المحتجزة الى مجموع حقوق الملكية
6.00	4.51	5.91	7.87	7.54	مجموع الودائع الى مجموع حقوق الملكية (مرة)



6.47	4.79	6.36	8.27	7.92	مجموع المطلوبات الى حقوق الملكية (عدد مرات)
80.34%	77.85%	80.30%	84.87%	84.55%	الودائع الى مجموع مصادر التمويل
27.06%	28.02%	36.92%	40.50%	29.57%	الودائع تحت الطلب (الجارية) الى مجموع الودائع
44.25%	48.65%	41.28%	37.50%	48.52%	الودائع الاستثمارية الى مجموع الودائع
28.68%	23.33%	21.80%	22.00%	21.91%	الودائع الادخارية الى مجموع الودائع
60.12%	64.53%	74.21%	73.45%	67.33%	الودائع بالعملات المحلية الى اجمالي الودائع
39.88%	35.47%	25.79%	26.55%	32.67%	الودائع بالعملات الاجنبية الى مجموع الودائع

المصدر: الجدول من إعداد الباحث حسب تقارير البنك المنشورة للفترة 2010-2014

يلاحظ الباحث من الجدول رقم (11) أهم النتائج التي أظهرها تحليل بند الرفع المالي في الآتي:

- تراجع الودائع الجارية غير المكلفة.
 - تراجع في حقوق الملكية من إجمالي الموارد لتصل إلى (11%) فقط وذلك في زيادة الودائع بشكل أكبر من حقوق الملكية.
 - معدل دوران حقوق الملكية حوالي (9) مرات, وتمثل المطلوبات حوالي (8) مرات لحقوق الملكية.
 - تمثل الودائع أكثر من (80%) من إجمالي مصادر التمويل.
 - وتمثل الودائع الجارية حوالي (30%) من إجمالي الودائع.
 - ثبات في ودائع التوفير حيث تمثل حوالي (22%) من إجمالي مصادر التمويل.
 - ظهرت الودائع الاستثمارية متذبذبة ما بين (44%) إلى (49%) من إجمالي الموارد.
- تشير النسب الخاصة بالرفع المالي إلى ارتفاع في مخاطر الرفع المالي وبشكل نسبي, وبالتالي حاولت الإدارة الإبقاء على نسب شبه ثابتة للودائع بأنواعها المختلفة, للحفاظ على مستوى رفع مالي بحدوده الدنيا, وتدعيم المركز المالي بالأرباح المحتجزة, وصافي الأرباح برفع الكفاءة التشغيلية لديها.



الربحية:

جدول رقم (12) مؤشرات الربحية

% النتائج ^					عنوان المؤشر
2010	2011	2012	2013	2014	
3.13%	4.86%	5.99%	5.41%	4.12%	ارباح التمويل والاستثمار الى مجموع الموجودات
4.63%	3.28%	3.15%	2.77%	2.94%	حصة الودائع من الارباح الى مجموع الموجودات
-1.50%	1.57%	2.84%	2.64%	1.18%	هامش الارباح الصافي الى الموجودات
0.49%	0.54%	0.40%	0.44%	0.33%	دخل الخدمات المصرفية الى مجموع الموجودات
1.92%	2.79%	2.84%	3.20%	2.32%	اجمالي المصروفات الى مجموع الموجودات
0.09%	-0.51%	0.56%	0.26%	-0.14%	صافي الربح الى اجمالي الموجودات
0.65%	-2.95%	4.09%	2.43%	-1.23%	العائد من حقوق الملكية
47.22%	93.41%	101.11%	88.35%	82.55%	ايرادات التمويل والاستثمار الى اجمالي الإيرادات
69.83%	63.13%	53.11%	45.30%	58.88%	حصة اصحاب الودائع الى اجمالي الإيرادات
7.40%	10.42%	6.73%	7.16%	6.63%	دخل الخدمات المصرفية الى الایرادات الاجمالية
29.04%	53.64%	47.91%	52.34%	46.44%	المصروفات الاجمالية الى اجمالي الإيرادات
1.30%	-9.80%	9.38%	4.29%	-2.77%	الدخل الصافي (بعد الضرائب) اجمالي الإيرادات
2.56%	1.64%	1.10%	6.09%	5.86%	مخصص التمويل والاستثمار الى الموجودات
3.45%	2.20%	1.64%	7.82%	7.23%	مخصص التمويل والاستثمار الى الموجودات المربحة
0.63%	0.81%	0.65%	0.55%	0.55%	الرواتب والاجور ومافي حكمها الى الموجودات



^ % النتائج					عنوان المؤشر
2010	2011	2012	2013	2014	
9.29%	14.43%	12.03%	7.55%	11.10%	عائد تمويلات الى التمويلات
0.86%	8.46%	3.74%	1.94%	37.57%	عائد المشاركات الى المشاركات
0.58%	0.05%	20.64%	48.82%	0.52%	عائد المضاربات الى اجمالي المضاربات
1.7%	6.3%	5.1%	3.7%	3.2%	نسبة مخصصات التمويل الى اجمالي التمويلات
4.4%	1.1%	0.9%	9.7%	8.8%	نسبة مخصصات الاستثمار الى الاستثمارات
3.5%	2.2%	1.6%	7.8%	7.2%	نسبة المخصصات الى الموجودات المربحة

المصدر: الجدول من إعداد الباحث حسب تقارير البنك المنشورة للفترة 2010-2014

يلاحظ الباحث من الجدول رقم (12) أن أهم النتائج التي أظهرها تحليل بند الربحية تتمثل في الآتي:

- ظهرت إيرادات التمويل والاستثمار إلى إجمالي الموجودات ما بين (3%) , بداية الفترة, ومرتفعة إلى أعلى مستوى لها (6%) في 2012م, ثم أخذت بالتراجع لتصل إلى (4%) نهاية الفترة 2014م.

- تراجع في هوامش الأرباح إلى (1%).

- تراجع في كلفة الودائع من (5% إلى (3%).

- تراجع في نسبة المصروفات إلى (2.23%).

- تراجع في نسبة عوائد الخدمات المصرفية إلى أقل من (0,3%).

- تراجع في نسبة الأرباح وصولاً لصادفي خسارة نهاية الفترة قدرها (-14,0%)

- تراجع في عوائد الموجودات المربحة إلى (1,5%).

- تراجع في نسبة العائد على حقوق الملكية وصولاً إلى صافي خسارة نهاية الفترة (1.32%).

- تراجعت إيرادات التمويل والاستثمار إلى (83%) من إجمالي الإيرادات من (93%) نهاية 2011م.

- ارتفعت المخصصات الخاصة بالتمويل والاستثمار من (3%) إلى (6%).

- شهدت مخصصات التمويل ارتفاعاً في بداية الفترة وصل إلى (6%) من (2%) ثم تراجع إلى (3%).

- مخصصات الاستثمار ارتفعت إلى (9%) من (4%) بداية الفترة, للتوسع في الاستثمارات.

والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع مخاطر التمويلات, وتبني الإدارة سياسات متشددة تجاه الضمانات, نظراً للتغيرات المستمرة في البيئة الاستثمارية المحلية بالتحديد.



جدول (13) مزيج الإيرادات

2010	2011	2012	2013	2014	البيان
28%	25%	20%	23%	30%	إيرادات مرابحة
5%	6%	7%	5%	6%	إيرادات استصناع
33%	31%	27%	28%	36%	مجموع إيرادات التمويل
0%	0%	15%	8%	36%	إيرادات صكوك
1%	24%	28%	7%	1%	إيراد استثمار عقاري
0%	0%	25%	61%	1%	إيرادات مضاربة
0%	5%	1%	0%	0%	إيرادات مشاركة
0%	3%	3%	1%	0%	إيرادات استثمارات متاحة
16%	10%	16%	15%	9%	استثمارات أخرى
35%	109%	47%	156%	47%	مجموع إيرادات الاستثمار
8%	8%	8%	7%	7%	إيرادات الخدمات
17%	0%	1%	2%	2%	أرباح بيع أصول ثابتة
19%	0%	0%	3%	0%	أرباح نقد خارجي
8%	1%	0%	0%	0%	أرباح غير محققة
2%	2%	6%	2%	11%	إيرادات أخرى
100%	100%	100%	100%	100%	مجموع

المصدر: الجدول من إعداد الباحث حسب تقارير البنك المنشورة للفترة 2010-2014

يلاحظ الباحث من الجدول رقم (13) أن أهم النتائج التي أظهرها تحليل بند مزيج الإيرادات تتمثل في الآتي:

- ارتفعت حصة إيرادات المربحات لتصل إيرادات المربحة إلى حوالي (30%) من الإيرادات.
- إيرادات التمويل وصلت إلى (36%) نهاية 2014م من إجمالي الإيرادات.
- إيرادات الصكوك تمثل (36%) من إجمالي الإيرادات . بعد ارتفاعها من (15%).
- شهدت إيرادات الاستثمار تراجعاً واضحاً لتصل نهاية الفترة إلى (47%) من إجمالي الإيرادات.
- إيرادات الخدمات شهدت تراجعاً لتصل إلى (7%).
- الإيرادات الأخرى ارتفعت من (2%) إلى (11%)، ما يعكس التخلص من بعض الممتلكات الخاصة، وارتفاع الأهمية النسبية للإيرادات الأخرى لا يمثل كفاءة في الاستخدام، بقدر ما هو تغطية جزء من الأرباح بإيرادات عرضية.

ثالثاً : عرض ومناقشة النتائج

الفرضية الرئيسية: التي تنص على أنه : " لا يوجد دور للمدقق الداخلي في إدارة مخاطر الاستثمار والتمويل في بنك التضامن " يلاحظ الباحث من نتائج التحليل المالي وجود تذبذب وتراجع في معظم المؤشرات الخاصة بمعدلات التغيير والأهمية النسبية لبنود القوائم المالية وأهمها:

- تراجع مستوى التوظيفات والاستخدامات نظراً لتراجع الموارد المتاحة.
- تراجع في الموارد الذاتية بسبب الخسائر وتدني العوائد لتراجع إيرادات الاستثمار والتمويل والخدمات.
- تراجع في الموارد الخارجية بسبب زيادة المخاطر العامة، وتراجع المحفزات الاستثمارية نظراً لتدني العوائد وزيادة التكاليف التشغيلية، وتراجع إيرادات الاستثمار والتمويل.
- ارتفاع المخاطر بأنواعها (تشغيل – تمويل واستثمار - تقنية- عامة).

- تراجع في حصة السهم من صافي الأرباح وتحقيق خسائر نتيجة تراجع الإيرادات.
وبمناقشة نتائج التحليل ودراسة العلاقات لجميع بنود المركز المالي تظهر مؤشرات مفيدة ومهمة تظهر الوضع الذي آلت إليه المراكز المالية والتطورات التاريخية، وتفسير نتائج التحليل، ومعرفة أسباب تلك التطورات، واستكشاف المخاطر المتعلقة بالتمويل والاستثمار وقياسها، ونستطيع القول بأنه يوجد دور للمدقق الداخلي في إدارة مخاطر الاستثمار والتمويل في بنك التضامن من خلال عمليات التقييم والتحليل لمواقف السيولة والأهمية النسبية والتركيزات ومستوى التوازن ما بين الموارد والاستخدامات؛ نظر للعلاقة والتأثير المتبادل بين مكونات الاستخدامات والموارد وأثرها في نتائج النشاط.

إذن هناك دور مهم يقوم به المدقق الداخلي يعمل على تلافي بعض الخسائر من خلال تنبيه الإدارة إلى مستوى الخطر الفعلي والمتوقع شبقيامه بعمليات التحليل المالي والتأثير على القرار الاستثماري وإدارة المخاطر، وهكذا يصل الباحث إلى قناعه بعدم قبول الفرضية الرئيسية.

الفرضية الفرعية الأولى: التي تنص على: " لا يوجد دور للمدقق الداخلي في إدارة مخاطر السوق والتضخم والسيولة في بنك التضامن".

من خلال مؤشرات التحليل المالي الشامل، ومؤشرات الربحية والسيولة والتوظيفات، نجد أنها قد شهدت تذبذباً وتراجعاً كبيراً، في بنك التضامن وبدت إدارة البنك للربحية متواضعة جداً عكست ضعف قدرة الإدارة على تحقيق توظيف أمثل للموارد وتحقيق عوائد مناسبة، وتتلخص أهم النتائج فيما يلي:

- تذبذب وتراجع في الموجودات نتيجة تراجع الإيرادات والموارد المتاحة للاستثمار.
 - تذبذب وتراجع في الإيرادات الإجمالية لارتفاع السيولة التشغيلية وتراجع الموارد المتاحة للتوظيف.
 - تذبذب وتراجع إيرادات الاستثمار والتمويل وذلك لارتفاع السيولة التشغيلية.
 - ارتفاع التكاليف التشغيلية نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار والتضخم العام.
 - تذبذب وتدني العائد على حقوق الملكية نتيجة تدني صافي العوائد بسبب ارتفاع التكاليف الإجمالية.
 - تذبذب وتراجع في كلفة الودائع (تدني حصة المودعين من الأرباح).
 - تراجع في عوائد الخدمات المصرفية لارتفاع كلفة الخدمات المصرفية المقدمة والجديدة.
 - تذبذب وتراجع في صافي الأرباح وصولاً لاصافي خسارة نتيجة ارتفاع التكاليف التشغيلية.
- ومن النتائج السابقة والنتائج العامة للتحليل، ودراسة سلوك المتغيرات الخاصة بالمركز المالي كدالة خلال فترة الدراسة، ظهرت متذبذبة ومتقلبة وغير مستقرة في سلوك تلك المتغيرات، مع ارتفاع المخاطر بأنواعها.

يجد الباحث أنه لا قبول للفرضية العدمية في انعدام دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر الخاصة بالتمويل والاستثمار ؛ ويبدو دور المدقق الداخلي في المساهمة في التخفيف وتلافي بعض الخسائر بقيامه بتنبيه الإدارة إلى مستوى الخطر الفعلي والمتوقع.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: والتي تنص على: " لا يوجد دور للمدقق الداخلي في إدارة مخاطر التركيز على صيغة واحده وارتفاع تكلفة التمويل وتنوع محافظه في بنك التضامن".

وأظهرت نتائج التحليل العديد من النتائج التي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- احتفظ بموارد نقدية كبيرة، لمواجهة السيولة، وضعف القدرة على التوظيف

- تذبذب وتراجع في الأهمية النسبية للودائع بأنواعها (جارية- ادخارية - استثمارية)، نظراً لعدم توافر المناخ الاستثماري المستقر نتيجة عدم الاستقرار السياسي في البلد.

- ارتفاع مخاطر التركيز على صيغة واحدة، وارتفاع تكاليف التمويل وعدم التنوع في محافظ التمويل

ويرى الباحث بعد استعراض النتائج التي أظهرها التحليل أنه لا صحة للفرضية العدمية في انعدام دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر الخاصة بارتفاع تكلفة التمويل وتنوع محافظه في بنك التضامن، وبالتالي فإن دور المدقق الداخلي يكمن في إشعار الإدارة والقيام بتصميم نظام للإنذار المبكر، وتقديم الرأي والمشورة في تلافي بعض الخسائر ومواجهتها، والتحوط لها، وإبداء الرأي في الطرق والمعالجات والأساليب المقترحة من قبل الإدارة.

الفرضية الفرعية الثالثة: والتي تنص على أنه: " لا يوجد دور للمدقق الداخلي في إدارة المخاطر المرتبطة بصيغ التمويل الإسلامي في بنك التضامن".

من خلال التحليل (الرأسي والأفقي) يرى الباحث أن النتائج العامة قد أظهرت كل المتغيرات الخاصة بالمخاطر المرتبطة بصيغ التمويل الإسلامي، والتي بدت بشكل متذبذب ومتقلب وغير مستقر في سلوك تلك المتغيرات على نحو كبير، وارتفاع هذه المخاطر بأنواعها، وبالتالي عدم قبول الفرضية الفرعية الثالثة" في انعدام دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المرتبطة بصيغ التمويل الإسلامي في بنك التضامن؛ كون دور المدقق الداخلي يكمن في القياس والتحليل والإرشاد والتقييم.

رابعاً : النتائج والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

بعد عرض الجانب النظري، والدراسة التحليلية توصل الباحث إلى النتائج الآتية :

1. أظهرت نتائج التحليل المالي ارتفاع مستوى المخاطر الخاصة بالتوظيف للأموال المتعلقة بالتمويل والاستثمار، وانعكس ذلك بشكل مباشر في محاولة الإدارة تحقيق كفاءة نسبية في إدارتها للربحية، بالقبول بأقل الخسائر، إضافة إلى التحفظات الشديدة التي اتخذتها الإدارة في جانب السيولة وإخفاقها في إدارة التوظيفات من حيث التوزيعات والتنويع في الاستخدامات.

2. أظهرت نتائج التحليل المالي قياس مستوي التوازن بين الاستخدامات والموارد، وتقييم مستوى التوظيف، والموارد الدورية، وتصنيف المخاطر بأنواعها، ومستوى كل نوع من تلك المخاطر.

3. يساعد التحليل المالي المدقق الداخلي في تشخيص الوضع الخاص بالموارد والاستخدامات

4. يساعد التحليل المالي المدقق الداخلي في التعرف على أبرز المخاطر المحتملة كالتركيزات، ومخاطر التعثر، من خلال المؤشرات التي يظهرها.

5. يتيح التحليل المالي للمدقق الداخلي القيام بدور المرشد والمراقب , على قائمة الموارد والاستخدامات, وتقييم المخاطر, وتقديم الإرشادات والنصح, والرقابة المصاحبة واللاحقة, لعمل الإدارة واستخدام الأموال, وكذا عمل المخصصات, ويسهم في التخطيط والتقييم العام للاستثمار وتقييم الأداء.
6. يعد دور المدقق الداخلي مهماً جداً في عمليات التنبؤ والاكتشاف والإبلاغ عن المخاطر, ويوجهها موقع عمله, ويقوم بمساندة الإدارة في التقليل من مستويات الخطر, وتقديم النصح والإرشاد للجهات المختصة. مستفيداً من تحليل القوائم المالية, وقائمة الموارد والاستخدامات
7. قدرة وإمكانية عملية التحليل الشامل, والمقارن, واستخدام مؤشرات السيولة والربحية على إنتاج معلومات دقيقة في تشخيص الوضع, وتساعد على ترشيد القرار.
8. وجود بعض المعوقات أمام المدقق الداخلي عند أدائه لعمله, منها عدم توفر الاستقلالية, وعدم مواكبة التطورات الحديثة.
9. هنالك قصور في المتابعة والتنسيق بين إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي.

التوصيات:

بناءً على الاستنتاجات التي توصلت لها الدراسة يوصي الباحث بالآتي:

1. الاهتمام من قبل البنك بمراعاة التوازن بين الاستخدامات والموارد, وتقييم مستوى التوظيفات والموارد بصفة دورية, وتصنيف المخاطر بأنواعها, ومستوى كل نوع من تلك المخاطر.
2. ضرورة بذل المزيد من الاهتمام والدعم لتحقيق المتابعة, والتنسيق بين إدارة المخاطر, والتدقيق الداخلي.
3. ضرورة قيام الإدارة, وبالتعاون مع التدقيق الداخلي, بقياس ومراقبة المخاطر بشكل دوري, وتبني نظام الإنذار المبكر للخطر المعتمد على التحليل المالي, والمؤشرات الأخرى لإدارة المخاطر.
4. ضرورة قيام المصرف بإجراء دورات تدريبية داخلية وخارجية بصورة مستمرة لموظفي التدقيق الداخلي.
5. التقييم الدوري من قبل لجنة المراجعة للاداء ادارة المراجعة الداخلية ومدى التزامها بالمعايير والتعليمات الخاصة بالتدقيق والالتزام.
6. ضرورة قيام الإدارة العليا بدعم استقلالية المدققين الداخليين .
7. ضرورة الدعم المباشر لإدارة التدقيق الداخلي من أجل القيام بدورها بأكمل وجه, وتفعيل دور المدقق الداخلي الذي يعد مهماً جداً في عمليات التنبؤ والاكتشاف والاستجابة السريعة من قبل الإدارة, والعمل بجدية لتبني المقترحات والحلول المرفوعة من إدارتي الرقابة (المراجعة) والمخاطر.
8. ينبغي على إدارة التدقيق الداخلي تصميم برنامج آلي لمراقبة المخاطر بأنواعها بالاستفادة من التحليل المالي.
9. ضرورة قيام المدقق الداخلي برفع تقارير دورية, بنوع وطبيعة ومستوى المخاطر, والحلول, والمقترحات.



المراجع

(1) Dr. Faten Hanna Kerazan (2016), The Contribution of the Internal Audit Function in Risk Management, Accounting Dept. ,University of Jordan.

(2) Dr.Ashraf Mohammad.&Dr.Muhannad Akram.(2017)"International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences" ,.voi.7,No.8)

(3)حمود ,سالم سوادى (2018م): المخاطر المصرفية وتأثيرها على الأداء المالي في المصارف الإسلامية العراقية (دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الإسلامية العراقية) للسنوات من (2012- 2016 م) – رسالة دكتوراه في الدراسات المصرفية غير منشورة, السودان – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات العليا .

(4) علوي ,زهرة حسن ,ومهدي ,فاطمة صالح (2011م): تكامل دور التدقيق الداخلي والخارجي لإنجاح أسلوب التقدير الذاتي في الهيئة العامة للضرائب , العراق, مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية والإدارية , المجلد 17 , العدد 62,ص300.

(5) الذنبيات , علي عبد القادر "تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية", نظرية وتطبيق, ط2, عمان - الأردن, دار وائل للنشر والتوزيع , 2009م ص 37.

(6)القبطان ,محمود السيد (2006م). قواعد المراجعة في أعمال البنوك شرح وافى لعمليات المصارف وأساليب مراجعتها , ط1, القاهرة – مصر ,دار النصر للطباعة والنشر, ص:178.

(7)خلاط ,صالح ميلود وآخرون , (2007 م),بحوث مؤتمر الرقابة الداخلية – الواقع والآفاق , طرابلس , منشورات الأكاديمية للطباعة والنشر والتأليف والترجمة والنشر, ص:385 .

(8)البرعي ,عبد الله حسن (2017م): مدير أول – مكتب التدقيق الداخلي, مؤسسة تاكسي دبي CIA, CCSA, CGAP المدقق الداخلي , اليمن ,مجلة الشرق الأوسط, العدد1, ص34.

(9) (Culp,Christopher.L (2002).the Aet of Risk management-John wiley &sons Inc1st.ed U.S.A,p199).

(10)(SARKAR A.N(2005).Strategic Business Management and banking – 1st.ed-deep and deep publications pvt1td,p253).

(11)حماد, طارق عبدالعال (2007م): إدارة المخاطر (أفراد – إدارات – شركات – مصارف), ط1, الإسكندرية,الدار الجامعية. ص ص 154-150).

(12)مجد , إبراهيم البشرى,(2017م), أساسيات إدارة المخاطر , السودان – الخرطوم , أكاديمية السودان للعلوم المالية والمصرفية ,دورة تدريبية من 13 - 17مارس , ص10-11.

(13) Gorden J. Alexander, William F. Sharpe, Je ffery V. Bailey(1993). “Fundamentals of Investments” Second Edition, Prentice – Hall International Editions, P.1.)

(14) Gitman and Joehnk(1990) “ Fundamentals of Investing” Lawrence J. Gitman and Micheal D. Joehnk., P. 4.)

(15) عبد الحميد,عبد المطلب (2006 م). " البنوك الشاملة – عملياتها وإدارتها" , ط1, الإسكندرية,الدار الجامعية للطباعة والنشر , ص 151.

- (16) مجلة البنوك (2001م) : " سياسة الإستثمار في البنوك " ، عدد 29 مايو / يونيو ، ص 1 .
- (17) عرفه , سيد سالم ، (2009م) "إدارة المخاطر الاستثمارية" (ط1), عمان- دار الرياءة للنشر والتوزيع ، 2009م، ص31-33.
- (18) عبد الحميد , عبد المطلب (2014م) " اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية" , ط1, الإسكندرية, دار الجامعية للطباعة والنشر, ص280-281.
- (19) المكاوي , محمد محمود , (2009م), أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة وأساليب السيطرة , ط1, مصر , المكتبة العصرية للنشر والتوزيع , ص150.
- (20) المغربي , محمد الفاتح , (2018م), التمويل والاستثمار في الاسلام , ط1, القاهرة , الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي, ص 28.
- (21) يوسف , حسن يوسف (2012م) ، " التمويل في المؤسسات الاقتصادية" ، دار التعليم الجامعي – الإسكندرية, ص211-212.
- (22) بوقري , عادل بن عبد الرحمن (2005م): مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية", رسالة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي, السعودية , جامعة أم القرى, ص ص 211- 212.
- (23) عبد الوهاب أحمد عبدالله مسعود عياش، (2016م) دور المراجع الخارجي في تقويم إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية اليمنية، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، السودان- الخرطوم, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات العليا, ص ص 84-86.
- (24) المكاوي , محمد محمود , (2009م), أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة وأساليب السيطرة , ط1, مصر , المكتبة العصرية للنشر والتوزيع, ص 246).
- (25) شابرا ,وخان ,محمد عمر وطارق الله , (2004م), "الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية", (جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية)، بحث رقم 3, ص 76).
- (26) عبد الوهاب أحمد عبدالله مسعود عياش، (2016م) دور المراجع الخارجي في تقويم إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية اليمنية، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، السودان- الخرطوم, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات العليا, ص ص 86-88).
- (27) المدهون , إبراهيم رباح إبراهيم (2011م): دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة – دراسة تطبيقية , رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل منشورة , غزة، الجامعة الإسلامية, ص46).

(28) Griffiths, 2006 ,p 2.

(29) موقع البنك على الانترنت (<http://www.tiib.com>)